الأمم المتحدة

SSC/15/1

Distr.: General
2 April 2007
Arabic
Original: English

التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

الدورة الخامسة عشرة

نيويورك، ٢٩ أيار/مايو – ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومقررات اللجنة

موجز

يقدم هذا التقرير استجابة للمقرر ١/١٤ الذي اعتمدته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها الرابعة عشرة المعقودة في عام ٢٠٠٥. ويستعرض هذا التقرير التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء والمنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة خلال فترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦ في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون بين بلدان الجنوب.

ويلاحظ التقرير إحراز تقدم كبير في إنشاء قنوات رسمية وغير رسمية للتعاون خلال السنوات الأخيرة. ولكن يظل التحدي قائما على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية بصدد القيام على نحو فعال بتنفيذ الاتفاقات والمبادرات القائمة التي تمت صياغتها على الصعيد العالمي. وينبغي استكمال تعزيز المساءلة لدى اعتماد وإدماج آليات التعاون الرسمي بدعم للمبادرات المحلية التي لا تشمل القطاعات الحكومية فحسب، بل تشمل أيضا منظمات المجتمع المدني والأعمال التجارية الخاصة والأفراد كأطراف أساسية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

* SSC/15/L.2.

240407 240407 07-29282 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٧	٣
ثانيا – البلدان النامية	٨-٤٠	٥
ألف – أفريقيا	١٤-٢٤	٦
باء – الدول العربية	٢٥-٢٨	٩
جيم – آسيا	٢٩-٣٦	١٠
دال – أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣٧-٤٠	١٣
ثالثا – البلدان المتقدمة النمو	٤١-٤٩	١٤
رابعا – منظومة الأمم المتحدة	٥٠-٦٥	١٦
خامسا – الاتجاهات المستجدة في بلدان الجنوب	٦٦-٧٩	٢١
سادسا – الاستنتاجات والتوصيات	٨٠-٨٣	٢٦

أولا – مقدمة

١ – حدثت زيادة ملحوظة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب بفضل الأداء الاقتصادي المميز لعدد من البلدان النامية، وزيادة الجهود لتحقيق التكامل دون الإقليمي والإقليمي والتشديد على تقليل الفقر من خلال مبادرات تهدف إلى الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

٢ – وفي ظل هذه الخلفية يتشكل واقع إنمائي جديد تنمو فيه اقتصادات بعض البلدان النامية بمعدلات تزيد كثيرا عن معدلات النمو في البلدان المتقدمة النمو في السنوات الأخيرة. وقد بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الشامل بين البلدان النامية ٦,٤ في المائة في عام ٢٠٠٥ مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ ٣,٦ في المائة[١]. ومع أن بعض البلدان مثل الصين والهند ساهمت مساهمة كبيرة في هذا الاتجاه الملحوظ، فقد تسارع أيضا نمو أفريقيا جنوب الصحراء ليرتفع متوسطه مما يتراوح بين ٢ و ٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٦ في المائة في عام ٢٠٠٦، وهو ما يزيد عن ضعف معدل النمو في بلدان الدخل المرتفع[٢].

٣ – والجنوب لا يزداد ثراء بالأرقام المطلقة فحسب ولكن أثره الاقتصادي الجماعي على الاقتصاد العالمي يتزايد أيضا بصورة واضحة. فعلى سبيل المثال، اتسعت التجارة فيما بين بلدان الجنوب بسرعة أكبر من سرعة اتساع التدفقات التجارية الأخرى بحوالي ١٢ في المائة سنويا. وارتفع نصيب البلدان النامية في التجارة العالمية من ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٣ في المائة في عام ٢٠٠٤. وفي حين أن معظم صادرات البلدان النامية لا تزال تذهب إلى بلدان الشمال، فإن ٤٣ في المائة من صادراتها يذهب الآن إلى بلدان نامية أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تنمو التدفقات الرأسمالية، وخاصة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، بسرعة أكبر بين البلدان النامية من سرعة التدفقات بين الشمال والجنوب. وعموما زادت نسبة التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية من ٦,٣ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٥.

٤ – ورغم وجود عدد من التطورات الإيجابية في مجال تخفيف حدة الفقر لا يزال القلق قائما على نطاق واسع من أن عددا من البلدان لن تحقق نسبة ٧ في المائة المستهدفة لمعدل النمو في ظل استمرار عدم المساواة بين أكثر البلدان فقرا. إذ تظل أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات فريدة في التنمية بسبب الظروف الجغرافية والمناخ والأمراض وغير ذلك من العوامل ذات الصلة. وبعبارة أوضح،

---

(١) انظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٦: الشراكة العالمية والسياسات الوطنية من أجل التنمية.

(٢) انظر البنك الدولي، تمويل التنمية العالمية ٢٠٠٦:الامكانات الإنمائية الناشئة عن التدفقات الرأسمالية المتزايدة.

يمثل ٥٠ بلدا من أقل البلدان نموا ١٢,٥ في المائة من سكان العالم النامي، ولكنها لا تجذب سوى ١,٥ في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حاليا[٣].

٥ - وقد اتسع برنامج عمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب اتساعا واسعا بحيث لم يعد يقتصر على القطاعين الاقتصادي والتقني بل يمتد أيضا إلى الأمن والحكم الرشيد والصحة والبيئة. فتحديات الأمن عبر الوطنية بسبب الإرهاب والأمراض مثل إنفلونزا الطيور وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكذلك التهديدات التي تثيرها الكوارث الطبيعية قد أدت جميعها إلى وجود حافز لتنسيق استجابات بلدان الجنوب داخل المناطق وفيما بينها. وهناك توافق متزايد بين العلماء والممارسين على أن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية تترابط فيما بينها ويعزز بعضها بعضا كعناصر في التنمية البشرية المستدامة. فالحصول على المياه النظيفة والإصحاح والوقاية من الأمراض أصبحت الآن نقطة تركيز في العديد من الجهود الدولية والإقليمية والمحلية لتعزيز هذه التنمية كما يتضح في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦: ما وراء الندرة: السلطة والفقر وأزمة المياه العالمية، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦ - ويقدم هذا التقرير نظرة شاملة عن التطورات الكبرى في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب ويرصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس الصادرة عام ١٩٧٨ لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتستند الاستنتاجات إلى أبحاث قامت بها الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وإلى معلومات مقدمة من المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومات ومنظمات الأمم المتحدة كما تستند إلى مختلف التقارير ومصادر المعلومات الأخرى.

٧ - ويبرز التقرير التطورات الرئيسية في التعاون بين بلدان الجنوب في فترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦، بما في ذلك الجهود المتضافرة لمعالجة عدد من التحديات الإنمائية عبر الوطنية من خلال تعاون بلدان الجنوب داخل المناطق وفيما بينها في مجالات التجارة والاستثمار والعلم والتكنولوجيا. وفي حين يلاحظ التقرير عددا من التطورات الإيجابية في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون بين بلدان الجنوب، فإنه يبرز أيضا مجالات تتطلب التحسين بما في ذلك ضرورة تحسين آليات تنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة التمويل لهذه الجهود. وينتهي التقرير بمجموعة من التوصيات للشركاء من الحكومات والمتبرعين ومنظمات الأمم المتحدة.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٦: التوسط في عقد شراكات إنمائية.

ثانيا – البلدان النامية

٨ – تميزت البرازيل والصين والهند وكذلك عدد من البلدان النامية المحورية بما فيها الصين وماليزيا وسنغافورة وجنوب أفريقيا وتايلند بأداء اقتصادي بارز تولد عنه أثر هائل على آفاق التنمية في البلدان الأخرى في الجنوب، وذلك بفضل التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي عام ٢٠٠٥، كان الناتج المجمع للاقتصادات النامية يمثل أكثر من نصف مجموع الناتج المحلي الإجمالي في العالم على أساس تعادل القوة الشرائية. ويبلغ نصيب البلدان النامية من الصادرات العالمية الآن ٤٣ في المائة مقابل ٢٠ في المائة في عام ١٩٧٠. ويتوقع علماء الاقتصاد ظهور خريطة جغرافية جديدة للتجارة تدفع فيها البلدان النامية الرئيسية على زيادة هائلة في التدفقات فيما بين بلدان الجنوب.

٩ – ورغم الاتجاه العام صوب النمو الاقتصادي في البلدان النامية تظل هناك اختلالات هامة في توزيع الأرباح الصافية بين بلدان الجنوب. ورغم إخفاق المحادثات التجارية لدورة الدوحة في ٢٠٠٦ فإنه يبدو أن هذه المحادثات قد حفزت مع ذلك على التعاون بين المناطق كما حفزت على نمو في اتفاقات التجارة الحرة داخل المناطق لمواجهة هذه الاختلالات. وتحركت رابطة أمم جنوب شرق آسيا بأعضائها العشرة في مؤتمر قمتها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ لإنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠١٥ بدلا من ٢٠٢٠. وأنشئت مناطق للتجارة الحرة أيضا في الشرق الأوسط مع إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام ٢٠٠٥، وفي جنوب شرق آسيا من خلال اتفاق منطقة التجارة الحرة لجنوب شرق آسيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وفي أفريقيا، تم تعزيز ودعم مناطق التجارة الحرة القائمة مثل السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) وجماعة شرق أفريقيا بفضل اتفاقات تجارية وإنمائية جديدة وقائمة.

١٠ – وقد اتسع برنامج عمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب اتساعا كبيرا في فترة السنتين قيد الاستعراض مع ظهور تحديات محددة اعترضت التنمية الشاملة في شكل كوارث طبيعية وزيادة القلق من أثر تغير المناخ والهجمات الإرهابية وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغير ذلك من التهديدات عبر الوطنية.

١١ – وفي مواجهة ذلك، أطلقت بلدان الجنوب مبادرات جديدة مثل برنامج عمل بروكسل في العقد ٢٠٠١–٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا واتفاقية التعاون البيولوجي في عام ٢٠٠٦، وكذلك بيان موريشيوس وإستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية لعام ٢٠٠٥ الذي ينص على خطة شاملة بين ٥١ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية لإتاحة ترتيبات التأمين للبلدان المتأثرة

بالكوارث الطبيعية كما ينص على نظام عالمي للإنذار المبكر[٤]. وفي عام ٢٠٠٦، افتتح برنامج بناء القدرات من أجل مكافحة الإرهاب، التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، مكاتبه في أديس أبابا لتعزيز الاستجابات الإقليمية في مواجهة الإرهاب.

١٢ - وشكلت عمليات التبادل العلمي والتكنولوجي قطاعا رئيسيا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وللتنمية المستدامة على الصعيدين العالمي والإقليمي. واعتمد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في مرحلته الثانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ التزام وجدول أعمال تونس لمجتمع المعلومات، الذي أكد فيه من جديد إعلان المبادئ وخطة العمل الصادرين في جنيف لبناء مجتمع معلومات يشمل الجميع وموجَّه إلى التنمية[٥]. ومن المأمول فيه أن المبادرات من قبيل توفير حاسوب محمول بمائة دولار، التي أطلقت في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، سوف تحدث تحسينات كبيرة في حصول الأطفال على التعليم الأولي والثانوي في أنحاء العالم. وقد اعتنقت نيجيريا ورواندا هذه المبادرة، وأدى ذلك إلى تعزيز التعاون الثلاثي والإقليمي لبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين البلدان النامية.

١٣ - وزادت مجموعة الـ ٧٧ أيضا من سرعة جهودها لتعزيز التبادل العلمي والتكنولوجي. ففي اجتماعها الوزاري المعني بالعلم والتكنولوجيا والمعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في ريو دي جانيرو، أطلقت المجموعة اتحادا معنيا بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لبلدان الجنوب، وكان هذا الاتحاد يُسمى من قبل شبكة العالم الثالث للمنظمات العلمية. ويتضح من هذه المبادرات مجتمعة أن البلدان النامية تعمل بصفة جماعية لتحقق كثيرا من الأهداف الواردة في خطة عمل بوينس آيرس واستراتيجية الاتجاهات الجديدة.

ألف - أفريقيا

١٤ - كان الجهد الدولي غير المسبوق لاستئصال الفقر يمثل تعبيرا عن الأساس المنطقي والأولويات والاستراتيجيات الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في أفريقيا. وأثناء ''سنة أفريقيا'' في عام ٢٠٠٥، أعلن زعماء مجموعة قمة الثمانية في غلن إيغلز باسكتلندا إلغاء الديون المستحقة على أربعين بلدا من أفقر بلدان العالم لصندوق التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ووعدت بلدان هذه المجموعة أيضا بزيادة المعونة المقدمة إلى البلدان الفقيرة بمبلغ ٥٠ مليار دولار حتى عام ٢٠١٠ مع تقديم نصف هذا المبلغ إلى أفريقيا.

---

(٤) www.un.org/smallislands 2005.

(٥) http;www.itu.int/wsis/index.htm1.

١٥ - وفي حين يشعر علماء الاقتصاد بالتفاؤل إزاء اتجاهات النمو في أفريقيا فإنهم يشعرون أيضا بتفاؤل يشوبه الحذر إزاء قدرة المنطقة على تحقيق هدف الوصول إلى معدل النمو بنسبة ٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، وهو أحد الأهداف الإنمائية للألفية. ويتنبأ صندوق النقد الدولي بأن الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا سينمو بمتوسط يبلغ ٥,٩ في المائة تقريبا في عام ٢٠٠٧، وهو ما يقل قليلا عن الهدف المحدد في أهداف الألفية لعام ٢٠١٥. ولكن متوسط معدل النمو يخفي اختلافات كبيرة في مستويات النمو الاقتصادي داخل المنطقة. فعلى سبيل المثال، ينتظر أن تنمو اقتصادات الدول المنتجة للنفط مثل أنغولا وموريتانيا والسودان بنسبة ١٠ في المائة على الأقل في عام ٢٠٠٧، في حين أن اقتصادات عدد من أقل البلدان النامية تعاني من الهبوط. وجذب النفط وغيره من الموارد الطبيعية في مصر والمغرب ونيجيريا وجنوب أفريقيا والسودان ٦٦ في المائة من الاستثمارات إلى أفريقيا في عام ٢٠٠٥. وفي حين زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا زيادة كبيرة في السنوات الماضية، حصلت المنطقة على ٣ في المائة فقط من صافي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر حتى عام ٢٠٠٦[٦].

١٦ - وبلغت المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية مستوى جديدا من الحيوية في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال التكامل الاقتصادي والسياسي. فسوف تقبل جماعة شرق أفريقيا، التي تتألف من كينيا وأوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة، في عضويتها رسميا بوروندي ورواندا في تموز/يوليه ٢٠٠٧. بينما انضمت جزر القمر والجمهورية العربية الليبية إلى الكوميسا في ٢٠٠٦. وتزيد التجارة الإقليمية بين البلدان الأفريقية الآن بمقدار ٦ أضعاف عن متوسط تجارة المنطقة مع أي منطقة أخرى، وهناك الآن ٣٠ ترتيبا تجاريا إقليميا في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك اتخذ الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي خطوات فعالة على صعيد بلدان الجنوب لإنشاء شراكات مع المصارف ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ برامج التنمية في عدد من القطاعات الحرجة تشمل العلم والتكنولوجيا والأمن الغذائي والهياكل الأساسية والصحة.

العلم والتكنولوجيا

١٧ - كان من شأن الجهود المبذولة للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية أن حفزت البلدان الأفريقية على تخصيص موارد أكبر لتنمية العلم والتكنولوجيا. ويتضح ذلك من إطلاق أسبوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا أثناء المرحلة الثانية من مؤتمر القمة

(٦) انظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦: الاستثمار الأجنبي المباشر المقدم من البلدان النامية التي تمر اقتصاداتها بفترة الانتقال: آثاره في التنمية.

العالمي في عام ٢٠٠٥ وما أعقبه من اجتماعات رفيعة المستوى تشمل المؤتمر الوزاري الأفريقي الأول المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي عقد في القاهرة في ٢٠٠٦ ومؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ الذي عقد تحت شعار ''العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي لأغراض التنمية'' ''تغير المناخ في أفريقيا''.

١٨ - ومن التطورات الهامة الأخرى تلك الجهود التي تبذلها رواندا لتصبح ''وادي السيلكون في شرق أفريقيا''. ورواندا هي مقر سلطة نظام الكبل البحري لأفريقيا الشرقية وترأس لجنة العمل التابعة لها. وقد تكلف هذا المشروع ٢٨٠ مليون دولار وسيخدم بوتسوانا وكينيا وليسوتو وجنوب أفريقيا وأوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة، حيث سيوفر نظم اتصال بالألياف البصرية في كل أنحاء المنطقة. وقد تولدت عن ''رؤية ٢٠٢٥'' التي اعتمدتها رواندا لبناء ''اقتصاد حديث يستند إلى المعرفة'' حوافز لبناء مشاريع مشابهة في سيراليون وجرت مناقشات عن الإمكانات المتوفرة لدى البلدان النامية غير الساحلية الأخرى لكي تأخذ خطط رواندا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نموذجا لها.

الأمن الغذائي

١٩ - كان الأمن الغذائي نقطة تركيز بين أولويات تعاون بلدان الجنوب داخل المنطقة وعلى أساس ثلاثي في أفريقيا. فقد اشترك الاتحاد الأفريقي والمبادرة الجديدة لتنمية أفريقيا مع نيجيريا ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في عقد مؤتمر قمة معني بالأمن الغذائي في أفريقيا في أبوجا عام ٢٠٠٦ مستفيدا من خطة العمل التي أيدها زعماء العالم في مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد في روما عام ١٩٩٦. وأدى المؤتمر إلى صياغة جدول أعمال محدد للأمن الغذائي في أفريقيا وإلى اقتراح بإنشاء هيئة للمعونة الفنية في مجال الزراعة لتعزيز نقل الموارد والمعرفة التقنية بين البلدان في المنطقة الأفريقية.

٢٠ - وبالإضافة إلى ذلك، عقد المؤتمر الأول عن ''الوقود الأحيائي وأسواقه في أفريقيا'' في كيب تاون في ٢٠٠٦ ليحفز على تقاسم المعلومات وتطوير أنواع من الوقود من المحاصيل الزراعية تحقق فعالية التكاليف وتكون صديقة للبيئة. واجتمع لمناقشة هذه القضية أيضا القطاعان العام والخاص في البرازيل والهند وفي عدد من البلدان الأفريقية، وفي إطار ذلك عقدت ورشة عمل عن تمويل الوقود الأحيائي في أفريقيا الغربية برعاية بنك الاستثمار والتنمية التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٦ أيضا، وافق بنك التنمية الأفريقي على مشروع تطوير ''الأرز الجديد لأفريقيا'' في سبع بلدان من غرب أفريقيا بمبلغ يصل مجموعه إلى ٣٣,٥ مليون دولار. وتجري المشاورات بين مركز أرز أفريقيا ووكالة التعاون الدولي

اليابانية وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لتوسيع المشروع ليشمل بلدان أفريقيا الوسطى والشرقية والجنوبية.

الهياكل الأساسية

٢١ - ساهم مصرف التنمية الأفريقي في تعاون بلدان الجنوب داخل المنطقة الأفريقية حيث تصدى لقيادة تنفيذ مشاريع التنمية الإقليمية. ومن عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٥ قام المصرف بتمويل ١٦ مشروعا في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بلغ مجموعها ٦٢٩ مليون دولار. وفي عام ٢٠٠٦ واصل المصرف عمله مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تعزيز تطوير الهياكل الأساسية وسيفتح مكاتب ميدانية إضافية في عدد من البلدان الأعضاء في الجماعة.

الصحة

٢٢ - دخل المجتمع العلمي في شراكة مع المنظمات الإقليمية ومع الحكومات لمعالجة الأزمات الصحية الإقليمية مثل الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي أوائل عام ٢٠٠٧ وقّعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية اتفاقا مع البنك الدولي لدعم برنامج شراكة إقليمية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في منطقة القرن الأفريقي لتعزيز وإدماج المبادرات الإقليمية التي تتصدى لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٣ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ أبرز مؤتمر القمة للاتحاد الأفريقي الاختلافات بين الجنسين في موضوع العلاج الصحي وركّز على المسائل الصحية الخاصة بالمرأة. وقررت الدول الأعضاء في الاتحاد أن تجعل من تنفيذ الأولويات الصحية ولاية هامة في الاجتماعات المقبلة مع التأكيد مرة أخرى على التزامها المعلن في عام ٢٠٠٥ بإنفاق ١٥ في المائة على الأقل من ميزانياتها الوطنية على البرامج الصحية.

٢٤ - وتعززت الزيادة الموصوفة أعلاه في التعاون بين بلدان الجنوب في هذه المنطقة بتدفقات المساعدة من مناطق الجنوب إلى القارة على النحو الموصوف في الفرع الخامس أدناه.

باء - الدول العربية

٢٥ - أسفر التعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل المنطقة الواحدة إلى زيادة كبيرة في مستوى التجارة بين البلدان في منطقة الدول العربية: ففيما بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٥، قفزت قيمة الصادرات التجارية من ١٤ بليون إلى ٤١ بليون دولار، وارتفعت الواردات

من ١٣ بليون إلى ٣٧ بليون دولار بفضل الترتيبات التعاونية التي اتخذها الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي.

٢٦ - واكتسب التعاون الإقليمي ودون الإقليمي حيوية جديدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ مع إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تأسست في أعقاب اتفاق توصلت إليه ١٧ دولة عضوا في قمة جامعة الدول العربية عام ١٩٩٧. وتجمعت معا أيضا الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، بما فيها مصر والأردن والمغرب وتونس، للتوقيع على اتفاق أغادير في شباط/فبراير ٢٠٠٤، الذي لم يتم بعد تنفيذه بالكامل.

٢٧ - وأعدت أمانة جامعة الدول العربية مؤخرا استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك تتضمن إنشاء إتحاد عربي بحلول عام ٢٠١٥، وسوق عربية مشتركة عام ٢٠٢٠. كما تعد الدول الأعضاء الست في مجلس التعاون الخليجي لتداول عملة موحدة بحلول عام ٢٠١٠.

٢٨ - وقد شكلت الزيادة في التعاون داخل المنطقة الواحدة تتمة لتزايد التعاون على الصعيد الإقليمي بين دول الجنوب مع آسيا وأمريكا اللاتينية. وفي عام ٢٠٠٦، عقد مجلس التعاون الخليجي اجتماعات تمهيدية من أجل تأسيس اتفاق تجارة حرة مع اليابان. كما انخرط في حوار مع الصين، والسوق المشتركة للجنوب، والاتحاد الأوروبي، والبلدان في منطقة الدول العربية حول عقد مثل هذه الاتفاقات. وقد ازدادت التجارة بين الدول العربية والصين في السنوات الأخيرة. ويدل على ذلك زيادة التجارة بنسبة ٣٤ في المائة بين الصين والدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠٠٦، وارتفاع مستوى التجارة بين تلك الدول والهند، فهو يشكل حاليا نسبة ١٥ في المائة من إجمالي التجارة الخارجية للهند، ويتركز بصورة كبيرة في صادرات الزراعة والأغذية المصنعة. ودأبت بلدان مجلس التعاون الخليجي على طلب الاستثمارات الهندية في مجال تكنولوجيا المعلومات، والتكنولوجيا البيولوجية، والصناعات الصغيرة، وصناعة الأدوية بوصفها جزءا من سياسة ''النظر للشرق'' الأرحب التي تنتهجها المملكة العربية السعودية. ويجري التحضير لإعداد خطة تعاون اقتصادي شامل بين دول مجلس التعاون الخليجي والهند عام ٢٠٠٧.

جيم - آسيا

٢٩ - من بين التطورات البارزة في آسيا ظهور البلدان الآسيوية بوصفها مصدرا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأخرى في الجنوب. وفي عام ١٩٨٠، بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر من هذه المنطقة نسبة ٢٣ في المائة. وبحلول عام ١٩٩٠، ارتفع إلى ٤٦ في المائة، وتجاوز ٦٢ في المائة عام ٢٠٠٥.

٣٠ - وأخذت آسيا بزمام المبادرة أيضا في التعجيل بالاندماج الإقليمي مع المؤسسات والآليات من أجل الحث على رصد الأطر المتفق عليها والالتزام بها. واضطلع منتدى بواو لآسيا، الذي تأسس عام ٢٠٠١، بمهمة خفض الفقر دعما لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي نيسان/أبريل عام ٢٠٠٦، وقعّت المنظمة في مؤتمرها السنوي مذكرة تفاهم مع مصرف التنمية الآسيوي لتحقيق أهداف مشتركة تتمثل في تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي. ووافق الأعضاء الـ ٦٤ في المصرف، في عام ٢٠٠٥، على تقديم قروض بمبلغ ٥,٨ بليون دولار ومساعدات فنية بنحو ٢٠٠ بليون دولار، كجزء من جهد أكبر لخفض الفقر من خلال استدامة النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والحكم الرشيد.

٣١ - وقد اتخذت البلدان الأسيوية أيضا خطوات من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي من خلال توقيع عدد من اتفاقات التجارة الحرة. ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أبرمت الصين اتفاقا للتجارة الحرة بين الصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا سينفذ بالكامل عام ٢٠١٠. ويعد هذا الاتفاق بدفع التكامل الإقليمي، وتلبية السبل المبتكرة التي من شأنها الحفاظ على إمداد مستمر للغذاء والطاقة. ودخل اتفاق التجارة الحرة لجنوب آسيا، الذي ترعاه رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وهذا الاتفاق، الذي يحل محل اتفاق التجارة التفضيلية للرابطة، يهدف إلى الترويج لإنشاء منطقة تجارة حرة بين ١,٤ مليار نسمة يعيشون في بنغلاديش وبوتان والهند وملديف ونيبال وباكستان وسري لانكا. وتمثل الدول الأعضاء في مبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات[٧] نسبة ٢١ في المائة من سكان العالم، ولديها ناتج محلي إجمالي مشترك يبلغ ٧٥٠ بليون دولار. واعتمدت الدول الأعضاء في المبادرة ميثاق تجارة حرة سوف يوضع موضع التنفيذ بحلول عام ٢٠١٧، وفيه هدف متوسط المدى لتحرير التجارة بحلول ٢٠١٢.

٣٢ - ويجري تعزيز التكامل دون الإقليمي عن طريق دعم المنظمات الإقليمية الحالية بصورة أكبر مع توسع عضويتها. ووافقت رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في مؤتمر القمة الذي عقدته في دكا عام ٢٠٠٥ على تنظيم صناديق تنمية تحت ظل مؤسسة مالية واحدة ذات أمانة دائمة. وقبل حوار التعاون في آسيا، الذي يتألف من ٣٠ عضوا، عضوية طاجيكستان وأوزبكستان في اجتماعه الوزاري الخامس المنعقد في الدوحة في أيار/مايو ٢٠٠٦، ووافق على وضع خطة عمل تتعلق بالطاقة لإجراء البحوث والتطوير بشأن الأمن والهياكل الأساسية والتجارة في مجال الطاقة. وفي اجتماع وزراء المالية الأول في بانكوك في

(٧) بنغلاديش، بوتان، سرى لانكا، تايلند، ميانمار، نيبال والهند.

آذار/مارس ٢٠٠٦، ناقش أعضاء المنظمة أيضا قضايا استراتيجية مثل إنشاء صندوق السندات الآسيوي.

٣٣ - وأعلنت منظمة إقليمية مهمة أخرى، وهي رابطة أمم جنوب شرق آسيا، عن خطوات لإنشاء ''منظمة ترتكز بصورة أكبر على القواعد''. ووقّع الزعماء في مؤتمر القمة الثاني عشر للرابطة، المنعقد في الفلبين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، على إعلان سيبو بشأن مخطط ميثاق الرابطة، موجهين فريق عمل عالي المستوى للبدء في صياغة الميثاق، والذي سيتم الانتهاء منه قبل انعقاد مؤتمر قمة الرابطة الثالث عشر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في سنغافورة. وتطرح الرابطة أيضا اتفاقات بشأن حماية حقوق العمال المهاجرين وتعزيزها، والتعاون الإقليمي بشأن أنشطة مكافحة الإرهاب.

٣٤ - ازداد التعاون أيضا داخل المنطقة الواحدة زيادة كبيرة عبر الشراكة النشطة بين الصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٥، استثمرت الصين ١,٠٨ بليون دولار في الرابطة، وافتتحت الشركات الصينية أكثر من ١ ٠٠٠ مشروع في بلدان الرابطة. وفي عام ٢٠٠٦، خصصت الصين قروضا تفضيلية تبلغ ٥ بلايين دولار من أجل تشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في بلدان الرابطة. واتخذت الصين خطوات أيضا لتحويل منطقة خليج بايبو إلى مركز اقتصادي بالاشتراك مع ماليزيا والدول الأعضاء الأخرى في الرابطة في مبادرة أطلق عليها ''خطة التعاون مع جميع البلدان المطلة على خليج بايبو''. وستسفر الخطة عن فتح طريق سريع يربط بين سنغافورة ونانينغ، عاصمة إقليم غوانغزي زوانغ الجنوبي الصيني الذي يتمتع بحكم ذاتي.

٣٥ - وفي أعقاب سلسلة من الكوارث الطبيعية المدمرة، مثل أمواج تسونامي في المحيط الهندي عام ٢٠٠٤ وزلزال كشمير عام ٢٠٠٥، تولد حافز قوي من أجل التعاون بين دول الجنوب بشأن التأهب لمواجهة الكوارث داخل آسيا. ويسهل مركز معلومات الزلازل التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المنشأ حديثا توزيع المعلومات على الدول الأعضاء عبر الانترنت، بينما ينسق المركز الآسيوي للتأهب للكوارث في بانكوك مراكز الإنذار المبكر الوطنية لمواجهة أمواج تسونامي. وفي مؤتمر قمة حوار التعاون مع آسيا عام ٢٠٠٦، أجرى الزعماء ترتيبات لإنشاء جامعة إلكترونية لتضييق الفجوة الرقمية، وتيسير وصول جميع الدول الأعضاء في الحوار إلى سبل التعليم العالي. ويدعو الإعلان إلى بذل جهود مشتركة من أجل إنشاء نظام للإنذار المبكر والإغاثة في حالات الكوارث.

٣٦ - وأثبت عدد من البلدان، مثل الصين والهند، وجودها بوصفها جهات فاعلة رئيسية في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حين أن عدة بلدان أخرى، مثل كوستاريكا

والفلبين، تبرز بسرعة بوصفها من رواد هذا المجال في مناطقها. وتمر الهند على وجه الخصوص بطفرة في صناعات وسائط الإعلام والكمبيوتر والاتصالات والإنترنت، وهذا ما جعل منها لاعبا رئيسيا في تطور هذه التكنولوجيا عالميا. وتشكل أسواق برامجها وخدماتها الآن أكثر من ٦٠ في المائة من صادرات البلد. كما شاركت الهند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال برنامج معلومات التنمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

دال – أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٧ – تستجيب أمريكا اللاتينية لوتيرة العولمة المتسارعة عن طريق تعزيز بناء القدرات على صعيد ثلاثي الأطراف داخل المنطقة الواحدة في بلدان الجنوب من خلال منظمات مثل الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة للجنوب وجماعة دول أمريكا الجنوبية. وتركز البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مثل نظرائها الأفارقة والآسيويين، على قضايا تتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية، والبيئة، والطاقة من أجل التنمية البشرية المستدامة.

٣٨ – وتلتزم جماعة دول أمريكا الجنوبية، التي تأسست عام ٢٠٠٤ بوصفها منطقة تجارة حرة تجمع بين منظمتي تجارة حرة متواجدتين في أمريكا اللاتينية، مجموعة بلدان الأنديز والجماعة الكاريبية، بالتخلص من التعريفة بالنسبة للمنتجات غير الحساسة بحلول عام ٢٠١٤، وبالنسبة للمنتجات الحساسة عام ٢٠١٩. وتتوقع إتمام التكامل بين هاتين الجماعتين عام ٢٠٠٧.

٣٩ – واتخذت السوق المشتركة للجنوب تدابير استباقية لدعم التعاون وتعزيزه داخل المنطقة في مؤتمر القمة المعقود في عام ٢٠٠٧ في ريو دي جانيرو. وقرر مجلس السوق المشتركة، علاوة على قبول بوليفيا كعضو جديد، إنشاء المعهد الاجتماعي للسوق المشتركة للجنوب الذي يتخذ من باراغواي مقرا له. وسيقوم مرصد الديمقراطية في السوق المشتركة للجنوب الذي أنشئ حديثا بمتابعة عمليات الانتخابات ورصدها في الدول الأعضاء، وإجراء دراسات بشأن دعم الديمقراطية. ووافق مجلس السوق المشتركة أيضا على إنشاء معهد التدريب التابع للسوق المشتركة للجنوب وأن يتخذ المعهد من أوروغواي مقرا له، ويقوم بتدريب موظفي الإدارة العامة في بلدان السوق المشتركة للجنوب. وفي متابعة لمؤتمر قمة ريو دي جانيرو، سيمول صندوق السوق للتقارب الهيكلي ١١ مشروعا، بما في ذلك برنامج إصلاح الطرق.

٤٠ – وقد ضعت الجماعة الكاريبية آليات لتعزيز حرية حركة المواطنين المهرة والسلع والخدمات من أجل التوسع في التنمية الاقتصادية بين أعضائها. ودخلت مؤخرا في شراكة

مع منظمة الأغذية والزراعة لتعزيز الأمن الغذائي والتنوع الزراعي من خلال مجلس التنمية التجارية والاقتصادية. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦، أطلقت الجماعة وصندوق السكان التابع للأمم المتحدة مبادرة للتعاون بين دول الجنوب تحت مسمى ''تخطي الحدود: توحيد الشعوب'' بغية بناء قدرات إقليمية عن طريق تعزيز الوصول بصورة أكبر إلى المساعدات الفنية والفرص التدريبية في مجالات الصحة الإنجابية والتعليم، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتدريب على اكتساب المهارات الحياتية والتخطيط الوظيفي والأبوة والأمومة والمساواة الجنسانية.

ثالثا – البلدان المتقدمة النمو

٤١ – قامت الدول المتقدمة النمو بالتوسع في مجال التعاون في عدد من المجالات فأكملت الشراكات داخل المنطقة الواحدة وفيما بين دول الجنوب وعززتها في السنوات الأخيرة. وتبدو مساندة الدول المتقدمة النمو للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أشد وضوحا في الجهود العامة الرامية إلى تنفيذ الاتفاقات ذات الصلة بتخفيف عبء الدين وتقديم المعونة والمبادرات الدولية الأخرى التي تهدف إلى تخفيف وطأة الفقر في أفقر بلدان العالم من خلال إعلان الأمم المتحدة للألفية، وتوافق آراء مونتيري، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وتوافق آراء سان باولو[٨].

٤٢ – وأقام الاتحاد الأوروبي روابط قوية مع بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ففي عام ٢٠٠٥، خصص المجلس الأوروبي حوالي ٢٢,٧ بليون يورو، من خلال صندوق التنمية الأوروبي العاشر، لتمويل تعاونه مع دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وعقد الاتحاد الأوروبي مؤتمر القمة الرابعة للاتحاد الأوروبي/أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في فيينا في أيار/مايو ٢٠٠٦. وعلاوة على ذلك، اعتمدت استراتيجية الاتحاد الأوروبي/منطقة البحر الكاريبي عام ٢٠٠٦ لتعزيز النمو والتنمية داخل المنطقة.

٤٣ – ونشطت اليابان في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق تأسيس إطار منتظم للتعاون الثلاثي الأطراف بموجب ميثاقها للمساعدة الإنمائية الرسمية لعام ٢٠٠٣ والوكالة اليابانية للتعاون الدولي. وأنشأت الوكالة الفريق العامل المعني بقضية التعاون بين بلدان الجنوب من أجل تعزيز مساندة الأنشطة ذات العلاقة بالتعاون بين بلدان الجنوب،

(٨) انظر التطورات والقضايا في برنامج عمل الدوحة التي تهم الدول العربية بوجه خاص في سياق الأهداف الإنمائية للألفية ، ٢٠٠٦.

كما اضطلعت مؤخرا بتقييم مواضيعي لأنشطة وسياسات التعاون مع بلدان الجنوب، يجريه طرف ثالث ويرد وصف لنتائجه في تقرير نشر في آذار/مارس ٢٠٠٦[٩].

٤٤ - وتركز اليابان على بناء القدرات داخل البلدان النامية من خلال برنامجها التدريبي للبلد الثالث ومبادرة إرسال الخبراء للبلد الثالث وبرنامجها للشراكة، التي تعد بمثابة نماذج للبلدان النامية الأخرى. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، بدأت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي أيضا في البرنامج الآسيوي الياباني للمشاركة في إعداد المعرفة من أجل ضم المشاركين الأفارقة والآسيويين إلى القطاعات المهمة بالنسبة لتنمية أفريقيا، مثل القطاع الخاص والتنمية المجتمعية. وتمول اليابان حاليا أكثر من ٣٨ مشروعا من مشاريع الهياكل الأساسية من خلال ''الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا'' في مجالات المياه والنقل والطاقة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في أفريقيا[١٠].

٤٥ - وتواصل اليابان أيضا تقديم الدعم لبرامج التنمية الآسيوية الأفريقية من خلال مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، بما في ذلك عقد منتدى عام وحوار متلفز بشأن التجارة والاستثمار بين آسيا وأفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، في أعقاب إطلاق صفحة دخول على الشبكة باسم ''TICAD-Exchange'' لتيسير الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال التجارة والاستثمار بين المنطقتين. ويقدم العديد من الجهات ذات التنظيم المشترك والعديد من الشركاء الدعم والمساعدة الفنية للمبادرة المشتركة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، (اليونيدو)، والبنك الدولي[١١].

٤٦ - وعلاوة على المعونة الثنائية المقدمة من خلال مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية، اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرات ثنائية وإقليمية من أجل تعزيز التنمية في بلدان الجنوب على مستوى العالم، لا سيما في أفريقيا. وتقترح مضاعفة المعونة المقدمة لأفريقيا جنوب الصحراء بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠، وأطلقت حساب التحدي الألفي لتقديم ٥ بلايين دولار سنويا. وفي عام ٢٠٠٥، خصصت بليوني دولار لمعالجة حالات الطوارئ الإنسانية في أفريقيا، و ١,٢ بليون دولار لمحاربة الملاريا. وفي الحقيقة، ساند التحالف الإنمائي العالمي لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة عددا كبيرا من المبادرات الثلاثية في

---

(٩) http://www.jica.go.jp/english/evaluation/program/thematiz/pdf/2006-06-04.pdf.

(١٠) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مؤتمر القمة الرابع عشر للجنة تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المكونة من رؤساء الدول ورؤساء حكومات الدول تقرير المسؤول التنفيذي الأول لأمانة الشراكة الجديدة من أجل التنمية، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

(١١) http://www.ticadexchange.org/main2.asp?id=38&lan=en.

المناطق النامية خلال الأعوام القليلة الماضية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، جددت الولايات المتحدة اتفاقا تجاريا هو قانون النمو والفرص في أفريقيا، الذي سيسهم في التخفيف من الخسائر الممكنة في العمالة في كافة أرجاء القارة.

٤٧ - وقد أثبت التعاون الثلاثي الأطراف فعاليته في دعم جهود بناء السلام. وأبدت مجموعة البلدان الثمانية التزامها في القمة العالمية للأمم المتحدة عام ٢٠٠٥ بتدريب ٢٠ ٠٠٠ من حفظة السلام من أجل أفريقيا. وتسعى استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لأفريقيا إلى تصعيد الجهود في كافة مراحل دائرة الصراع، ومساندة الهيكل الأفريقي للسلام والأمن.

٤٨ - وهناك جهات فاعلة مهمة أخرى في مجال التعاون الثلاثي الأطراف، منها المكسيك وجمهورية كوريا والدول الأعضاء الجديدة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي وسعت مجال التعاون الثلاثي الأطراف إلى حد بعيد.

٤٩ - وقد انضم ١٥ بلدا من بلدان الاقتصادات الناشئة، بمشاركة مباشرة من جانب الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبدعم من مكتب السياسات الإنمائية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في اجتماع عقد في باريس في شباط/فبراير ٢٠٠٥. ومن بين النتائج الرئيسية لهذا الاجتماع صدور بيان مشترك للجنة المساعدة الإنمائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وافقت فيه اللجنة على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف يمكن أن يحسنا كفاءة المعونات وفعاليتها بالتشديد على الملكية والشراكات الشاملة. والتزمت اللجنة أيضا بدعم نهج أكثر انتظاما نحو تقاسم الخبرات والمعارف والدروس المستفادة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومن الأهمية بمكان أن مجموعة البلدان الثمانية سلمت أيضا بأهمية التعاون بين بلدان الجنوب في بيان قمة غلينيغلز عام ٢٠٠٥، كما حدث في مؤتمري القمة السابقين اللذين عقدهما في جنوا عام ٢٠٠١ وايفيان ليه - بان عام ٢٠٠٣.

رابعاً - منظومة الأمم المتحدة

٥٠ - قامت مجموعة الـ ٧٧ بدور ملحوظ في وضع جدول الأعمال الدولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق المؤتمرات والمنتديات الدولية المتنوعة التي عقدتها. وأعاد رؤساء دول وحكومات مجموعة الـ ٧٧ والصين، في مؤتمر القمة الثاني لدول الجنوب، الذي عُقد بالدوحة في أيار/مايو ٢٠٠٥، تأكيد التزامهم بتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب

كجدول أعمال تنموي يشمل جميع تلك البلدان، وذلك في إعلانهم وبرنامج العمل الذي تبنوه. وبالمثل، فإن قادة العالم، في الوثيقة التي أصدروها عن القمة العالمية التي عقدوها عام ٢٠٠٥، أقروا بالإنجازات والإمكانية الكبرى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وشجعوا على تعزيز ذلك التعاون، وذكروا بالتحديد أنهم يدعون البلدان إلى النظر في دعم الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لكي تستجيب على نحو فعال لاحتياجات البلدان النامية.

٥١ - على هدي من اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي تقوم بالرقابة، كما أنها جهة منظِّمة للدعم على صعيد المنظومة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون ثلاثي الأطراف، تواصل منظومة الأمم المتحدة العمل للتوصل إلى سبل مبتكرة لإدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن جدول أعمالها. ويمكن ملاحظة التقدم الذي أحرزته من خلال عمل مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج، كلٌ في مجال تخصصه، كما تعمل الوحدة الخاصة من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باعتبارها جهة تنسيق على الصعيد العالمي وعلى نطاق المنظومة، ومحوراً للتعاون في هذا الصدد.

٥٢ - وقد كثفت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب جهودها في إطار ولايتها، للدعوة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتدشينه، وتعزيزه، كجدول أعمال تنموي للدعم على الصعيد العالمي وعلى صعيد المنظومة بأكملها. وقد عملت لتيسير وتحفيز وابتكار آليات تدعمها سياسات عامة ومبنية على أساس السوق لتمكين جميع شركاء التنمية من المشاركة في مبادرات محددة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وللتعاون ثلاثي الأطراف، ودعم تلك المبادرات. كما أنها نسقت الجهود العالمية وجهود منظومة الأمم المتحدة، ورصدت الأداء، وقدمت تقارير إلى الجمعية العامة عن التقدم الذي أحرزه جميع الشركاء ذوي الصلة، والنتائج التي حققوها، وكونت علاقات شراكة شاملة للجميع، وحشدت الموارد، وفي ذات الوقت طورت ووحدت ثلاثة منابر دعم على الصعيد العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وهذه المنابر هي ما يلي: (أ) منبر على الصعيد العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها، للحوار وتبادل الآراء بشأن السياسات بين القطاعين العام والخاص وهيئات المجتمع المدني، من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره برنامجا تنموياً؛ (ب) منبر للشراكة بين القطاعين العام والخاص، تسانده السياسات، ويرتكز على السوق، ويعتمد على ذاته؛ (ج) منبر لمشاطرة المعارف عن التنمية فيما بين بلدان الجنوب.

٥٣ - وقد ساند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عديداً من مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال مشاطرة الممارسات الجيدة، والتجارب، والخبرة بين البلدان النامية. وتُبين المعلومات التي جُمعت عن تنفيذ إطار التمويل لعدة سنوات في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٦ نمطاً عاماً بين البلدان النامية يتجه للسعي إلى تبادلات فيما بين بلدان الجنوب في مجالات متعلقة بالتحديات عبر الوطنية والعالمية التي تواجه التنمية المستدامة، مثل انتشار الأمراض، والأخطار البيئية، والكوارث الطبيعية. فعلى سبيل المثال، يكشف مسح أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن حدوث زيادة ملحوظة في مستوى التبادلات فيما بين بلدان الجنوب في عام ٢٠٠٥، بسبب الاستجابات المنسقة لإعصار تسونامي في آسيا. كما يوجد اعتماد ملحوظ من جانب المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التبادلات فيما بين بلدان الجنوب من أجل تعزيز التنمية في جميع ممارسات البرنامج، ومن بينها: الإدارة الديمقراطية؛ وتخفيض حدة الفقر؛ والوقاية من الأزمات والتعافي منها؛ والطاقة والبيئة؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن أبرز مظاهر ذلك أن ٢٢ من المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدمت تقارير إلى الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تفيد بأن هناك اهتماماً وطنياً متزايداً بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وعززت المكاتب القطرية ارتفاع عدد المبادرات فيما بين بلدان الجنوب في برامجها وسياساتها بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ إلى النمط العالمي المتجه نحو التكامل الإقليمي ودون الإقليمي، والحاجة إلى بذل جهود منسقة من جانب الحكومات لمواجهة التحديات المشتركة، والعدد المتنامي من الخبراء في الجنوب، والحاجة إلى العمل المشترك للاستفادة من العولمة. وبالرغم عن الطلب المتزايد على البرامج فيما بين بلدان الجنوب، ما زالت التبادلات فيما بين تلك البلدان تحتاج إلى مزيد من الدعم. وقد ذكر ما يزيد على نصف المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي ردت على استبيان الوحدة الخاصة أن الافتقار إلى آليات لإدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنسيقه هو عامل يعرقل دعم ذلك التعاون في بلدانها. كما أشار ما يقرب من نصف المستجيبين إلى أن من العوائق نقص المعارف والمعلومات عن البلدان الأخرى.

٥٤ - وفي إطار مواصلة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مساندته للتجارة فيما بين بلدان الجنوب خلال فترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦، وفر الأونكتاد منتدىً للبلدان النامية لمعالجة عواقب العولمة، ونشر الخدمات الاستشارية، والأبحاث والتحليلات بشأن السياسات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتقرير الاستثمار في العالم لعام ٢٠٠٦ الصادر عن المؤتمر يقدم للبلدان النامية مشورة عن أفضل الممارسات فيما يخص السياسات بشأن اجتذاب مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٥٥ - وعلى الصعيد الإقليمي، واصل الأونكتاد مساندته للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من خلال مشروعه، وهو ''مساندة التكامل الإقليمي ونظام التجارة المتعدد الأطراف في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي''. وفي أمريكا اللاتينية، وقع الأونكتاد في شباط/فبراير ٢٠٠٧ مذكرة تفاهم مع غواتيمالا، يقدم بمقتضاها الدعم لمركز معلومات الأعمال التجارية التابع لوزارة الاقتصاد.

٥٦ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أنشأت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية شبكة لبناء القدرات فيما بين بلدان الجنوب من أجل التدريب على السلامة البيولوجية، تشمل جامعات كونسبسيون في شيلي، وجامعة دار السلام ، وجامعة مالايا في كوالالمبور. وبالإضافة إلى ذلك، أقامت مركز التعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب، في الهند. ويجري العمل حالياً لإقامة مراكز مماثلة في البرازيل والصين ومصر وجنوب أفريقيا، لتيسير نشر الخبرة والمعارف التقنية من الاقتصادات الناشئة إلى الفقراء في البلدان الأخرى.

٥٧ - وفي فترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦، عمقت منظمة الأغذية والزراعة مشاركتها في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مستفيدة من سياسة تبنتها في عام ١٩٩٤ لإدماج ذلك المفهوم من خلال برنامجها الخاص للأمن الغذائي. ولقيت المنظمة نجاحاً في ١٠ بلدان متعاونة، وقعت على اتفاقيات مع ٢٨ من البلدان المستضيفة. ومن خلال ذلك البرنامج، يقدم خبراء ري مصريون معارفهم في جمهورية تترانيا المتحدة، كما سيقضي ٥٠٠ من الخبراء الميدانيين الصينيين السنوات القليلة القادمة في نيجيريا. من خلال ذلك البرنامج. واتخذت نيجيريا خطوات لتقوية الدعم المالي لبرنامجها الوطني للأمن الغذائي، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة، كما يتضح من اجتماع الجهات المانحة لها الذي عُقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وقد شهدت نيجيريا معدل نمو سنوي بلغ ٨ في المائة في قطاعها الزراعي بفضل برنامج منظمة الأغذية والزراعة بها، وهي تخطط لتوسيع نطاقه ليصل إلى ٦ ملايين منتفع على الأقل.

٥٨ - كما وقعت منظمة الأغذية والزراعة اتفاقات مع بلدان أخرى مختلفة، من بينها الصين وتونس. وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، وافقت الصين على إرسال ٣ ٠٠٠ خبير وفني في مجالات مثل علوم الزراعة، والري، وتربية الماشية، ومعالجة المحاصيل عقب الحصاد، ومصائد الأسماك، على مدار فترة أعوام ستة، لمساعدة صغار المزارعين والصيادين في البلدان النامية على تحسين إنتاجيتهم. وسترسل تونس ٢٠ من الخبراء والفنيين الزراعيين إلى توغو للعمل مع الخبراء المحليين في مجالات تكثيف المحاصيل، وإدارة المياه، وتنويع النظم الزراعية. وستشارك منظمة الأغذية والزراعة مع كل من البلدين في التكلفة التي تبلغ ٣ ملايين دولار.

كما شاركت فيتنام مع منظمة الأغذية والزراعة في نهاية عام ٢٠٠٥، إذ وافقت على إيفاد خبراء إلى مالي لمدة ثلاث سنوات للمعاونة على تحسين الأمن الغذائي.

٥٩ - كما وسعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) نطاق مبادراتها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال فترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦. ففي شباط/فبراير ٢٠٠٦، عقد مكتبها في برازافيل منتدى عن تطوير التآزر الثقافي الأفريقي، حضرته مؤسسات ثقافية ومنظمات من المجتمع المدني، لمشاطرة المعارف والقدرات بغية توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب على صعيد الجهات المتعددة صاحبة المصلحة من القطاع الخاص. كما شاركت اليونسكو، مع أكاديمية العلوم للعالم النامي، في رعاية مؤتمر دوبروفنيك الرابع المعني بالتنمية المستدامة لنظم الطاقة والمياه والبيئة، الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٦٠ - وقد ساعد مركز سياسات التجارة الأفريقي، من خلال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، على وضع استراتيجيات ومواقف عامة للتفاوض التجاري، وقدم تحليلاً تجارياً للدول الأعضاء. وفي عام ٢٠٠٦، اتفقت اللجنة مع أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على إطار لتيسير التعاون بينهما على نحو أكثر تنظيماً وانتظاماً. وتخطط الأمانة وشعبة التكامل الإقليمي التابعة للجنة من أجل وضع استراتيجية للبنية الأساسية لأفريقيا للسنوات الخمس والعشرين القادمة.

٦١ - وقامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إطار برنامجها لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بما يربو على ١٨٠ مشروعاً، يبلغ مجموع قيمتها ما يقرب من ٢٠ مليون دولار، لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وركز اجتماع إقليمي عُقد في سانتياغو في عام ٢٠٠٦ على رصد التقدم المحرز من أجل وضع خطة عمل عن ”تكنولوجيات مجتمع المعلومات - تحسين التعليم المستمر في مجالي الإدارة البيئية والتخطيط البيئي“، لتعزيز التعلم الإلكتروني في مجال البيئة في كوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا. كما نفذت اللجنة سياسات لتيسير الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، بمساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي، في إطار التحالف من أجل مجتمع المعلومات. وفضلا عن ذلك، أقامت شراكة مع شبكة المؤسسات والخبراء المعنية بالإحصاءات الاجتماعية والبيئية لتحسين فعالية سياسات التنمية، وتحسين رصد تلك السياسات.

٦٢ - وفي المنطقة الآسيوية، أنهت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اتفاقية شبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، لإقامة شبكة سكك حديدية عابرة لقارة آسيا، تربط بين أوروبا ومرافئ المحيط الهادئ في الصين. وشبكة السكك

الحديدية العابرة لآسيا هذه ، التي تعرف أيضاً باسم ''طريق الحرير الحديدي''، ستتألف من أربع مسارات رئيسية للسكك الحديدية، من بينها السكة الحديدية الحالية العابرة لسيبيريا، ومسارات تربط بين الصين وكازاخستان وشبه الجزيرة الكورية ومنغوليا والاتحاد الروسي.

٦٣ - وفي الشرق الأوسط، ظلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا تقوم بنشاط لتعزيز التكامل الإقليمي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الموارد المائية، كما يتضح من مبادراتها في الآونة الأخيرة، مثل حلقة عمل اللجنة عن موضوع ''إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل المبادرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات''، التي استضافتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردنية في عمَّان في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠٠٧، والدعم المتواصل للشبكة العربية المتكاملة لإدارة الموارد المائية.

٦٤ - وكان البنك الدولي قد قام بعدد من الدراسات والبرامج الأكاديمية عن موضوع التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد نظم في عام ٢٠٠٥، من خلال برنامجه عن معارف الشعوب الأصلية، دورة تجريبية للتعلم عن بُعد تشمل عدة أقاليم، عن ''استخدام معارف الشعوب الأصلية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية'' بالتعاون مع الشبكة العالمية لتطوير التعليم. كما تعاون البنك مع جريدة فاينانشيال تايمز وغيرها من الشركاء في تنظيم مؤتمر ''الشركات الجنوبية متعددة الجنسيات: قوة صاعدة في الاقتصاد العالمي''، الذي عُقد في الهند في عام ٢٠٠٥.

٦٥ - ونظراً للتركيز العالمي على أفريقيا، قدم البنك خطة بعنوان ''مواجهة تحدي تنمية أفريقيا''، وهي تُعرف أيضاً بخطة عمل أفريقيا، وتُركز بقوة على زيادة النمو المشترك في أنحاء القارة. وقد أبرزت المنشورات التي صدرت عن البنك في الآونة الأخيرة التعاون فيما بين بلدان الجنوب كمحرك قوي للتنمية، كما يتبين في تقارير مثل: تمويل التنمية العالمية (٢٠٠٦)، وتحديات النمو الأفريقي (٢٠٠٧)، وطريق الحرير الأفريقي: الجبهة الاقتصادية الجديدة للصين والهند (٢٠٠٧).

خامسا - الاتجاهات المستجدة في بلدان الجنوب

٦٦ - هناك عدد من الاتجاهات الهامة المستجدة في الجنوب: زيادة ملحوظة في التعاون الأقاليمي فيما بين بلدان الجنوب؛ وزيادة في الاهتمام بتنمية أفريقيا تعزى في جانب منها إلى الجهود المبذولة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛ وأخيرا ظهور منظمات غير حكومية ومجتمع مدني ورجال أعمال وعلماء ودعاة لحقوق الإنسان يضطلعون بدور ابتكاري في تسهيل

المبادلات بين بلدان الجنوب. وقد أصبحت هذه المبادلات تتسم باطراد باتجاهها نحو معالجة مجموعة واسعة من الأخطار والتحديات عبر الوطنية التي تجابه التنمية فضلا عن معالجة القضايا الاقتصادية والتقنية.

التعاون الأقاليمي

٦٧ - اكتسب التعاون الأقاليمي بين بلدان الجنوب مستوى جديدا من الأهمية يتضح من التدفقات التجارية، واتفاقات التجارة في القطاع العام، وعدد من مؤتمرات القمة الرفيعة المستوى التي عقدت خلال فترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وقد شهدت التجارة الأقاليمية بين بلدان الجنوب زخما حفزته اتجاهات العولمة، وظهور عدد كبير من بلدان الشطر الجنوبي في العقد الماضي أصبحت تقدم المساعدة الإنمائية إلى بلدان نامية أخرى. وتشمل بلدان الجنوب التي تقدم المساعدة الإنمائية إندونيسيا والبرازيل وبوتسوانا وتايلند وتركيا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وتونس والجزائر وجنوب أفريقيا وسنغافورة وشيلي والصين وغانا وقطر وكوبا وكولومبيا وماليزيا والهند. ومن التطورات اللافتة للنظر، ظهور بلدان آسيوية بدأت هي أيضا تضخ إلى بلدان أخرى في الجنوب دفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر. ففي عام ١٩٨٠، بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر المرسل من تلك المنطقة ٢٣ في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر. وارتفعت في عام ١٩٩٠ إلى ٤٦ في المائة، ثم وصلت بعد ذلك في عام ٢٠٠٥ إلى أكثر من ٦٢ في المائة.

٦٨ - وكانت الزيادة في التعاون الثنائي والأقاليمي والمساعدة الإنمائية، وبخاصة المساعدة المقدمة من الصين إلى أفريقيا، أحد التطورات الهامة التي استجدت في الأعوام الأخيرة.فقد شهد مؤتمر القمة الثالث لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، تجمع أكبر حشد من القادة الصينيين والأفريقيين في بيجين. ووعدت الصين في هذا المنتدى بمضاعفة معونتها إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠٠٩ لتصل إلى قرابة بليون دولار، وإنشاء صندوق صيني - أفريقي للتنمية رأسماله ٥ بلايين دولار لتشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في أفريقيا، وإلغاء جميع ما ترتب على قروضها الحكومية المعفاة من الفوائد من ديون حانت في نهاية عام ٢٠٠٥ آجال استردادها من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الـ ٣١ ومن أقل البلدان نموا في أفريقيا التي تربطها علاقات مع الصين.

٦٩ - وقد كانت الذكرى السنوية الخمسين للمؤتمر الآسيوي - الأفريقي (مؤتمر باندونغ) المعقودة في عام ٢٠٠٥ مناسبة أعطت زخما لزيادة التجارة والتعاون بين آسيا وأفريقيا، على

نحو ما يبرزه إنشاء الشراكة الاستراتيجية الآسيوية – الأفريقية الجديدة[١٢]. وليس من المفاجئ إذن أن يزيد حجم التجارة بين الصين وأفريقيا زيادة مشهودة وصلت نسبتها في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٦ إلى ٣٠ في المائة، حيث بلغت ٥٥ بليون دولار أي بزيادة خمسة أضعاف عما كانت عليه في عام ٢٠٠١. وقد رفعت الصين في الآونة الأخيرة عدد مواد الواردات الأفريقية المعفاة من التعريفة الجمركية من ١٩٠ مادة إلى ٤٤٠ مادة. وأصبحت آسيا تتلقى ٢٧ في المائة من صادرات أفريقيا خلافا لما كان عليه الحال في عام ٢٠٠٠ عندما كانت هذه النسبة ١٤ في المائة فقط. وفي مقابل ذلك، ارتفعت الآن حصة صادرات آسيا إلى أفريقيا إلى قرابة ١٨ في المائة في السنة.

٧٠ – ونظمت جماعة دول أمريكا الجنوبية في البرازيل في عام ٢٠٠٥ في سياق جهودها المستمرة من أجل تعزيز الحوار مع المناطق النامية الأخرى أول مؤتمر قمة مشترك بينها وبين جامعة الدول العربية. وشاركت في توجيه الدعوة لحضور مؤتمر قمة أمريكا الجنوبية وأفريقيا الذي عقد في أبوجا، نيجيريا، في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ونشطّت عدة دول من أمريكا اللاتينية من بينها البرازيل وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، التعاون فيما بين بلدان الجنوب بأن عمقت في السنوات الأخيرة تجارتها وتعاونها الأقاليمي مع أفريقيا. وأصبح هناك الآن في البلدان الأفريقية زهاء ٣ ٠٠٠ مؤسسة تجارية برازيلية تستثمر فيها أو تقيم معها علاقات تجارية. كما أن فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) على سبيل المثال لا الحصر، رفعت على مدى السنوات العديدة الماضية عدد سفاراتها في أفريقيا بنسبة الضعف.

٧١ – وفي الفترة التي سبقت عقد الدورة الرابعة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في شباط/فبراير ٢٠٠٧، اتفقت الدول العربية وبلدان أمريكا اللاتينية على إنشاء إطار عمل مشترك للتعاون في المجالات المتصلة بحماية البيئة في قطاعات كالجفاف، وتغير المناخ، ومصادر الطاقة المتجددة، والموارد المائية، ومكافحة التلوث وحماية البيئة الحضرية. وفي مؤتمر قمة البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي الذي عقد في ريو دي جانيرو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وضعت خطط لعقد اتفاقات لتحرير التجارة بين السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وبلدان مجلس التعاون الخليجي؛ ومن المتوقع الانتهاء من إعداد صيغتها النهائية في حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

٧٢ – وكانت مكافحة تفشي أمراض الملاريا، والسل، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز محط اهتمام العديد من الاتفاقات الأقاليمية فيما بين بلدان الجنوب. فالعديد من

(١٢) http://www.naasp.gov.za/.

المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما فيها مكاتبه في الإمارات العربية المتحدة، وأوكرانيا، بوتسوانا، وبوركينا فاسو، وتايلند، والرأس الأخضر، وغينيا الاستوائية، ومدغشقر، والمملكة العربية السعودية، تورد في تقاريرها أن فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز مجال رئيسي من المجالات التي نفذت فيها في السنوات الأخيرة على نحو فعال جدا أنشطة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وأخرى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧٣ - وفي مؤتمر قمة منتدى حوار الهند - البرازيل - جنوب أفريقيا، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أرست البلدان الثلاثة إطار عمل لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، والملاريا، والسل بأن رفعت حجم استثماراتها في البحوث في مجال اللقاحات وحسنت فرص الوصول إلى التكنولوجيات الوقائية الجديدة بما يتسق مع اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. وأعلنت بربادوس ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي أنهما أقامتا، في إطار شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حوارا رسميا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز يمر عبر الشبكة العالمية للتعلم من بعد ويسهل تبادل الأفكار والخبرات بين منطقتي البحر الكاريبي وأفريقيا.

٧٤ - وكان منتدى الحوار قد اضطلع بدور هام في ترسيخ وتسهيل التعاون الأقاليمي فيما بين بلدان الجنوب، على نحو ما يتضح من إجماع أعضائه على تأييد إنشاء فريق عامل لتنفيذ الاتفاق الثلاثي لتحرير التجارة بين الهند والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والإتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي المقترح عقده بينها. وبالإضافة إلى مناقشة سبل تنفيذ العديد من الاتفاقات الدولية في مجالات الزراعة، والأمن، والنقل، والصحة، والبيئة، والتجارة والتخفيف من حدة الفقر، تلقى صندوق مرفق المنتدى للتخفيف من حدة الفقر والجوع تعهدات يعلن فيها رئيس وزراء الهند ورئيسا البرازيل وجنوب أفريقيا مجددا أنهم سيخصصون للصندوق كل سنة ما لا يقلّ عن مليون دولار.

الشركاء الآخرون في مجال التعاون بين بلدان الجنوب

٧٥ - ما إن اتسع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب ليشمل مجالات جديدة حتى ظهرت أيضا أطراف فاعلة جديدة لملء أي فراغ في تنفيذ وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. فقد ظهر دعاة لحقوق الإنسان مثل وانغاري ماتاي الفائز بجائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٤ ومؤسس حركة الحزام الأخضر يدفعون نحو تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بانشاء آليات ابتكارية تعتمد على تعامل الشعوب مباشرة مع بعضها البعض. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح العلماء وأخصائيو الاقتصاد من أبناء بلدان الجنوب يلقون تقديرا متعاظما على ما يحققونه في مجالي البحث والتطوير لفائدة برامج التنمية المستدامة الناجحة من منجزات

ابتكارية حاسمة تعلن الوحدة الخاصة عن بعضها على نطاق واسع في رسالتها الإخبارية الالكترونية الشهرية.

٧٦ - وظهر رجال أعمال كالدكتور محمد يونس، مؤسس بنك غرامين والفائز بجائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٦ ، شجعوا على النهوض بالتنمية في الجنوب من خلال طرق جديدة تستعين بالموارد والمعارف المتاحة محليا. وقد أدى نجاح بنك غرامين إلى إنتشار برامج إقراض مماثلة في كوسوفو، والهند، وتركيا وأمريكا اللاتينية. كما إن المدير التنفيذي لشركة سلتيل الأفريقية ، الدكتور مو ابراهيم، اعتمد أساليب ابتكارية لتعزيز الحكم الرشيد في البلدان النامية. فقد أعلن الدكتور ابراهيم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ عن إنشاء جائزة لمنجزات قادة أفريقيا تمنح الفائز بها من رؤساء بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذي يثبت أنه التزم إلى أقصى قدر بالديمقراطية والحكم الرشيد مبلغا قدره ٥ ملايين دولار يمنح له بعد خروجه من الحكم على أقساط موزعة على عشر سنوات.

٧٧ - وقد اعتمد الحائزون على الجائزة العالمية للغذاء الذين فازوا بها في السنوات الأخيرة أساليب ابتكارية لتحقيق التنمية والتخفيف من حدة الفقر. فالدكتور موداوغو غوبتا الفائز بجائزة عام ٢٠٠٥ العالمية للغذاء مكافأة له على أعماله التي مكنته من أن يثري بمفرده النظم الغذائية لأشد السكان فقرا في العالم، حيث أدخل طرقا ابتكارية على تربية الأسماك وإنتاجها أحدثت ''ثورة زرقاء'' في أنحاء العالم. وهناك جهات أخرى، من بينها مركز أفريقيا للرز، انتجت سلالات جديدة من الأرز في أفريقيا، وحفزت حدوث تطورات مشهودة في التنمية المستدامة من خلال تكنولوجيات ابتكارية زهيدة التكلفة. أما الدكتور الكولومبي بادرو برياتو، فقد نال في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، على أعماله في فيزياء الموصلية الفائقة والمغناطيسية أول جائزة للابتكارات العلمية والتكنولوجية تمنحها مجموعة الـ ٧٧.

٧٨ - وبذلت الجامعات جهودا لإدراج مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب في مقرراتها الدراسية ونشر نظريات التنمية وإجراء مناقشات بشان السياسات في الفصول الدراسية. وأقامت أكاديمية العالم الثالث للعلوم شراكة مع الرابطة الهندية للنهوض بالعلوم، والمركز الوطني للخبرة الرفيعة في البيولوجيا الجزيئية، والمركز الدولي للعلوم الكيميائية والبيولوجية في باكستان لتكميل البرنامج الحالي لزمالات الأكاديمية الخاصة ببلدان الجنوب، الذي يقدم زمالات في المؤسسات في البرازيل، والصين، والهند.

٧٩ - وقد تولت منظمات غير حكومية دور المنسق الرئيسي لأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب، فقد كانت هي التي تملأ أي فراغ في التنفيذ بوصفها المستجيب الأول للأزمات

العالمية. وقد ركزت تلك المنظمات جهودها على نحو مطرد على تسخير التعاون بين بلدان الجنوب لأغراض الوقاية من الكوارث والحد من احتمالات وقوعها والتأهب لها.

سادسا – الاستنتاجات والتوصيات

٨٠ – الواضح أن شوطا كبيرا قطع نحو تنفيذ خطة عمل بوينس أيرس والاستراتيجية الجديدة لتوجهات التعاون بين بلدان الجنوب، ولكن هناك مجالات هي بحاجة إلى مزيد من العمل. فالديناميات الجديدة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب، على نحو ما يتضح من زيادة تدفقات التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب ومن الاتجاهات نحو التكامل الإقليمي، واقتران ذلك بالأداء الاقتصادي المذهل لعدد من البلدان النامية، إنما هي كلها مؤشرات على وجود حاجة ملحة إلى آليات فعالة تسخر لأغراض التنمية ما يزخر به الجنوب من أرصدة معرفية، وأسواق واسعة، وابتكارات تكنولوجية وغير ذلك من امكانات متزايدة.

٨١ – ويشير هذا التقرير إلى أن كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أصبحت تعتمد نهج التعاون بين بلدان الجنوب على نحو مطرد في سياساتها وبرامجها التشغيلية، وبخاصة في تصديها للتحديات الانمائية عبر الوطنية. بيد أن الهياكل الدولية للتنمية كثيرا ما تفضل التعاون الثنائي على التعاون المتعدد الأطراف فيما بين بلدان الجنوب. وهذا ما يحد من عدد الشركاء وحجم الموارد المتاحة لدعم أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب، التي يظل الكثير منها عبارة عن أنشطة ظرفية لم تدرج في سياق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي بالتالي للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة أن تنظر في امكانية تصميم هياكل جديدة تكفل اتساق وتنسيق ما يضطلع به في سياق التعاون بين بلدان الجنوب من أنشطة ليتسنى تذليل التحديات الإنمائية عبر الوطنية على المستويات دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي.

٨٢ – ويشير التقرير أيضا إلى وجود فرص جديدة لحشد الموارد. فحيثما كان التعاون بين بلدان الجنوب توجهه في العقود السابقة حكومات ووكالات حكومية دولية أساسا، يمثل الاتجاه المستجد في الآونة الأخيرة تعاظم دور أطراف فاعلة من غير الدول تشمل مؤسسات متعددة الجنسيات، وأفرادا، ومنظمات غير حكومية وشبكات أخرى للحوار غير الرسمي في بلدان الجنوب. ويتبن في ضوء هذه الاتجاهات المستجدة أنه قد أصبح يتعين على الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن تكثف جهودها من أجل تعزيز أسس الدعم الذي تلقاه على نطاق المنظومة للمضي بالمبادلات بين بلدان الجنوب في مجال السياسات إلى أبعد من الحوار والوصول بها إلى مرحلة إقامة الشراكات الواسعة لتنفيذ شتى خطط العمل القائمة

في إطار التعاون بين بلدان الجنوب. وينبغي للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وسائر الشركاء في منظومة الأمم المتحدة أن يشركوا أيضا أطرافا جديدة تقيم شراكات بين القطاعين العام والخاص يكون لها دور حاسم في نشوء آليات تمويل ابتكارية تدعم برامج ملموسة للتعاون بين بلدان الجنوب.

٨٣ - وتماشيا مع الاتجاهات القائمة منذ فترة السنتين السابقة، هناك إجماع عالمي متجدد على ضرورة المضي قدما لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وكانت بلدان جنوب الصحراء الكبرى محط معظم الاهتمام الذي وجه إلى التنمية في الآونة الأخيرة حيث أن نسبة البلدان المنخفضة الدخل من بينها تصل إلى ٨٧ في المائة، ونظرا لوجود نوع ما من القلق من أن يتعذر على معظمها بلوغ الأهداف المذكورة. ويعزى هذا القلق في جانب منه إلى التفاوتات القائمة في توزع معدلات صافي النمو الاقتصادي بين منطقة وأخرى ويعزى في جانب آخر إلى عدم وجود آليات تكفل تنفيذ الاتفاقات العالمية على المستوى الوطني. ومن شأن إدارج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أطر العمل الانمائية القائمة كالأهداف الانمائية للألفية أن يزود البلدان النامية بوسائل تتسم بمزيد من الكفاءة والفعالية لبلوغ غاياتها الانمائية بحلول عام ٢٠١٥ والاستفادة في ذلك من الموارد البشرية الضخمة المتاحة في العالم النامي.